الأنباء
الجمعة 5 اغسطس 2016

تأكيدات على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاكتفاء بالنفط كمصدر وحيد

ندوة «الأنباء» حول «رفع أسعار البنزين»: الحكومة ليست لديها رؤية واضحة لعلاج عجز الموازنة واختارت الحل الأسهل على حساب جيوب المواطنين

أسامة ابوالسعود

فيما اتفق النائب احمد لاري ووزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية السابقة د.اماني بورسلي على ان الحكومة لم تقدم رؤية واضحة للتعامل مع عجز الموازنة ولجأت الى الحلول الأسهل برفع الدعم عن أسعار المحروقات وزيادة أسعار الكهرباء وهي جميعها حلول تأتي على حساب المواطن البسيط. شدد وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك عيد الرشيدي على ان الوزارة لن تسمح بأي زيادة في الأسعار بعد تطبيق قرار الحكومة برفع أسعار البنزين وقامت بمسح شامل لجميع السلع بمختلف الأسواق وستتعامل بحزم مع أي زيادة فورا وفق القانون وهي ذات الإجراءات التي أعلن عنها رئيس لجنة الأسعار باتحاد الجمعيات التعاونية سامي المنيخ فيما يخص التعاونيات.

من ناحيته، شدد النائب احمد لاري على ان اكبر خلل يعاني منه الاقتصاد الكويتي انه أحادي المصدر وهذا يجعل التصنيفات العالمية مثل موديز او غيرها تخفض تصنيف الكويت الى التصنيف السلبي.

وأكد لاري ان رؤية مجلس الأمة الآن هي انه يجب ان نستبعد المواطن من هذه الزيادة ونعطيه دعما في البنزين.

أما د.بورسلي فأكدت ان الحكومة ليست لديها رؤية في تحديد الأولويات ودائما تختار الحل الأسهل وهو رفع الدعم عن الشعب، وكان يمكن ان يكون هناك تدرج في رفع الدعوم وايضا يجب ان تكون رؤية لتنويع مصادر الدخل. ولفتت الى ان رفع الدعم عن البنزين سيوفر، بحسب بيانات الحكومة، ما بين 400 و500 مليون دينار في حين لو تم تخفيض بعض الأموال التي توجه كمساعدات للخارج فسيتم توفير اكثر من مليار دينار. من جهته، اعلن عيد الرشيدي ان وزارة التجارة قامت عبر فرق خاصة بمسح شامل لجميع أسعار السلع والبضائع والمحلات والخدمات منذ يناير الماضي وأي زيادة في الأسعار ستحال للنيابة، مشددا على ان الوزارة خصصت الخط 135 لاستقبال أي شكوى والتعامل معها فورا. أما سامي المنيخ فأكد ان اي جمعية لن تلتزم بثبات الأسعار فسيتم تطبيق القانون عليها فورا بحل مجلس ادارتها.. وفيما يلي تفاصيل الندوة.

النائب أحمد لاري

د. أماني بورسلي

عيد الرشيدي

سامي المنيخ

بداية كيف تنظرون لقرار رفع الدعم عن البنزين وتوقيته، وهل يشكل ذلك اضافة قوية للموازنة العامة؟

● **بورسلي: نظرتي لرفع الدعم عن البنزين لا يمكن النظر لها من زاوية واحدة، ولكنها نظرة شمولية لأنها تتعلق بحزمة من الإجراءات الحكومية التي بدأت برفع الدعم عن الديزل، تبعها رفع الدعم عن الكهرباء، وأخيرا صدر قرار الحكومة فيما يتعلق بتقليص الدعم عن البنزين، وايضا تقليص وتخفيض النفقات بما يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة.**

وعلى الرغم من هذه المجموعة الكبيرة من الإجراءات الا ان المعايير الدولية تؤكد وجود هدر كبير في الموازنة العامة للدولة، ونحن نتفق مع كل الإجراءات التي تتحدث عن يمكن توفيرها لصالح الموازنة اكثر من البنزين الذي سيوفر - بحسب بيانات الحكومة - ما بين 400 و500 مليون دينار اي اقل من مليار دينار، في حين لو تم تخفيض بعض الأموال التي توجه كمساعدات للخارج فسيتم توفير اكثر من مليار دينار.

وأنا أتساءل: أين البنك المركزي من وضع تقارير تتحدث عن معدلات التضخم قبل رفع أسعار المحروقات وبعدها؟ وهذا هو دور البنك المركزي وهو بنك الحكومة، وايضا ماذا عن دور وزارة التجارة؟ هل حصل مسح مسبق للأسعار؟ وهل هناك خطة مستقبلية؟! ولذلك انا لا أرى عملا منهجيا سليما.

وانا أرى ان هناك ضعفا في الرؤية الاقتصادية للحكومة، فحتى وثيقة الإصلاح المالي التي اطلقها مجلس الوزراء هي ذاتها بها الكثير من الأمور التي تتعارض مع رؤية الكويت، فعلى الرغم مثلا من ان الحكومة تعاني من عجز الموازنة لاتزال تتحدث عن مشاريع تنموية ويمكن لهذه المشاريع ان تمول من ترشيد وتعديل وتطوير وضع الميزانية، ولكن هناك جانبا كبيرا لم يتم التطرق اليه، فلم اجد رؤية سليمة لدى الحكومة فيما يحصل الآن.

لاري: كلما انخفضت أسعار النفط تداعينا لتنويع مصادر الدخل ثم «تعود حليمة لعادتها القديمة»

نمتلك الرؤية والحلول للتعامل مع عجز الموازنة ولكننا نريد «إدارة وإرادة» في التنفيذ ونحمل هموم المواطنين وقضاياهم.. فنحن منهم

فلا بد من وجود اولويات، والحكومة مع الأسف ليست لديها تلك الرؤية في الأولويات ودائما تختار الحل الأسهل وهو رفع الدعم عن كل الشعب بشكل كامل، وكان يمكن ان يكون هناك تدرج في رفع الدعوم وايضا يجب ان تكون رؤية لتنويع مصادر الدخل.

فأنا كاقتصادية قمت بإعداد تقرير متكامل، وقامت «الأنباء» مشكورة بنشره، عن الموازنة العامة وتنويع مصادرها، وانا شخصيا لست ضد كل الإجراءات الحكومية ولكنها لم تأت بمنظومة سليمة، فكان على الحكومة ان تعمل لتنويع مصادر الدخل.

فكثير من الأمور كان الرؤية الاقتصادية غير الصحيحة ليست وليدة اليوم ولكنها منذ سنوات ولم يشعر بها المواطن نظرا لارتفاع اسعار البترول وايضا وجود فوائض مالية كبيرة.

وفي ظل الوضع الحالي والإدارة الحالية لا نرى ان هذه الإدارة قادرة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية القادمة، وهناك العديد من الدراسات والمبادرات ومنها دراسة غرفة التجارة وايضا شخصيا لي اكثر من دراسة ومبادرة ولكن من سينفذ!

ولذلك اقترحت مبادرة بإنشاء مجلس اقتصادي، فكل دول الخليج لديها مجلس اقتصادي أعلى مستقل يضم ذوي الاختصاص والخبرة والمستقلين بالشأن الاقتصادي.

ونحن مع الأسف لدينا تعارض مصالح وهو المعوق الرئيسي لأي اصلاحات اقتصادية في الكويت.

فإذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض واستمرت الإدارة الاقتصادية الحالية فسيتم تخفيض تصنيف الكويت السيادي، وهذا الأمر نحذر منه منذ سنوات.

إجراءات البرلمان

ما دور مجلس الأمة في مواجهة القرار الحكومي بزيادة أسعار البنزين، وماذا عن لقاء الحكومة الأسبوع المقبل، وهل يتوقع المواطنون انفراجة بعد هذا اللقاء؟

● **النائب احمد لاري: أولا نشكر «الأنباء» على هذه الدعوة وهي عوّدتنا دائما على الاهتمام بالقضايا التي تهم الدولة والمواطنين، وهي فرصة لان نتكلم عن الموضوع من زاوية شاملة وخاصة رفع الدعم عن المحروقات.**

منذ العام الماضي كان هناك توجه حكومي بخصوص رفع الدعم لأنه يشكل عبئا على الحكومة حيث يفوق 3 مليارات دينار، ونظرا لانخفاض أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار حينها، تداعينا في البرلمان والحكومة لهذا الأمر، وجلسنا مع الرئيس بالصيف، وأكدنا انه يجب ألا يتم رفع أسعار المحروقات دون وجود رؤية شاملة لزيادة الايرادات وتقليل المصروفات والدعوم وغيرها وايضا الرواتب، لان نصف الموازنة هي الرواتب وربعها دعوم والربع الأخير هي للمشاريع الاستثمارية والتنموية وغيرها.

وبالتالي، كانت هناك وقفة ضد هذه القرارات الحكومية، ومشكلتنا دائما انه تكون لدينا ردات فعل، فمثلا في عام 1999 حينما وصل برميل النفط الى 8 دولارات وتصادف ذلك مع اجراء الانتخابات ايضا، فصار هناك تداع لوضع رؤية وشد الأحزمة وتنويع مصادر الدخل والى آخره.

وحينما عادت اسعار النفط الى الارتفاع شيئا فشيئا كما يقول المثل «عادت حليمة لعادتها القديمة» وكل واحد نسي الموضوع، لأن الأسعار المرتفعة تغطي على كثير من المشاكل الأساسية والخلل الهيكلي في الاقتصاد.

التصنيف السيادي

البعض ينظر الى رفع أسعار البنزين والمحروقات لسد العجز في الموازنة وأيضا لمنع تخفيض تصنيف الكويت السيادي، كيف تنظرين إلى ذلك؟

● **بورسلي: أنا شخصيا كتبت اكثر من تقرير عن تصنيف الكويت السيادي وانه سينخفض بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية وهو امر متوقع، فحسب تقرير موديز انهم لا يرون وجود رؤية اقتصادية صحيحة في الكويت وهناك ضعف في قدرة الحكومة على تنفيذ أي إصلاحات في الهيكل الاقتصادي.**

الكويت تعاني عجز موازنة وسيستمر ذلك طالما لا توجد رؤية صحيحة لإدارة الاقتصاد الكويتي، وهذه الرؤية الاقتصادية غير الصحيحة ليست وليدة اليوم ولكنها منذ سنوات ولم يشعر بها المواطن نظرا لارتفاع اسعار البترول وايضا وجود فوائض مالية كبيرة.

وفي ظل الوضع الحالي والإدارة الحالية لا نرى ان هذه الإدارة قادرة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية القادمة، وهناك العديد من الدراسات والمبادرات ومنها دراسة غرفة التجارة وايضا شخصيا لي اكثر من دراسة ومبادرة ولكن من سينفذ!

ولذلك اقترحت مبادرة بإنشاء مجلس اقتصادي، فكل دول الخليج لديها مجلس اقتصادي أعلى مستقل يضم ذوي الاختصاص والخبرة والمستقلين بالشأن الاقتصادي.

ونحن مع الأسف لدينا تعارض مصالح وهو المعوق الرئيسي لأي اصلاحات اقتصادية في الكويت.

فإذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض واستمرت الإدارة الاقتصادية الحالية فسيتم تخفيض تصنيف الكويت السيادي، وهذا الأمر نحذر منه منذ سنوات.

إجراءات البرلمان

ما دور مجلس الأمة في مواجهة القرار الحكومي بزيادة أسعار البنزين، وماذا عن لقاء الحكومة الأسبوع المقبل، وهل يتوقع المواطنون انفراجة بعد هذا اللقاء؟

● **النائب احمد لاري: أولا نشكر «الأنباء» على هذه الدعوة وهي عوّدتنا دائما على الاهتمام بالقضايا التي تهم الدولة والمواطنين، وهي فرصة لان نتكلم عن الموضوع من زاوية شاملة وخاصة رفع الدعم عن المحروقات.**

منذ العام الماضي كان هناك توجه حكومي بخصوص رفع الدعم لأنه يشكل عبئا على الحكومة حيث يفوق 3 مليارات دينار، ونظرا لانخفاض أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار حينها، تداعينا في البرلمان والحكومة لهذا الأمر، وجلسنا مع الرئيس بالصيف، وأكدنا انه يجب ألا يتم رفع أسعار المحروقات دون وجود رؤية شاملة لزيادة الايرادات وتقليل المصروفات والدعوم وغيرها وايضا الرواتب، لان نصف الموازنة هي الرواتب وربعها دعوم والربع الأخير هي للمشاريع الاستثمارية والتنموية وغيرها.

وبالتالي، كانت هناك وقفة ضد هذه القرارات الحكومية، ومشكلتنا دائما انه تكون لدينا ردات فعل، فمثلا في عام 1999 حينما وصل برميل النفط الى 8 دولارات وتصادف ذلك مع اجراء الانتخابات ايضا، فصار هناك تداع لوضع رؤية وشد الأحزمة وتنويع مصادر الدخل والى آخره.

وحينما عادت اسعار النفط الى الارتفاع شيئا فشيئا كما يقول المثل «عادت حليمة لعادتها القديمة» وكل واحد نسي الموضوع، لأن الأسعار المرتفعة تغطي على كثير من المشاكل الأساسية والخلل الهيكلي في الاقتصاد.

وطبعا، اكبر خلل يعاني منه الاقتصاد الكويتي انه احادي المصدر - وليس هناك خلاف على ذلك - وهذا يجعل التصنيفات العالمية مثل موديز أو غيرها تخفض تصنيف الكويت الى التصنيف السلبي، لأنهم يرون ان الكويت ذات مصدر دخل وحيد وليس هناك تنويع لمصادر الدخل، مثلما فعلت النرويج أو غيرها من الدول النفطية.

لكن، ما جهودكم كنواب للأمة في مواجهة القرارات الحكومية، وكيف تنظرون لمن يقول إن مجلس الأمة الحالي غير معني بالدفاع عن هموم وقضايا المواطنين، وهل قامت الحكومة بالتنسيق معكم قبل اتخاذ قرار رفع الدعم عن البنزين؟

● **اولا نحن من المواطنين ومعهم في كل وقت، ونحمل جميع همومهم وقضاياهم، وثانيا: الحكومة تقول انها ابلغت المجلس واللجنة المالية وغيرهما بذلك، ولكن ليس لدينا خبر في توقيت القرار.**

ونحن قدمنا رؤية من المجلس الى الحكومة بشأن الإصلاح الاقتصادي ووثيقة الإصلاح الاقتصادي التي تشمل الإصلاح المالي وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشروعات واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة.

وبالنسبة لتنويع مصادر الدخل، كانت هناك جلسة في 21 / 5 / 2014 لمجلس الأمة عن تنويع مصادر الدخل، وتقدمت الحكومة ممثلة بوزارة المالية في جلسة 15 / 12 / 2014 برؤيتها للبدائل عن النفط.

وهناك ايضا دراسة من

بورسلي: الناس تسأل أين دور البرلمان في الرقابة على قرارات الحكومة ولاري يرد: من أخرج وثيقة الإصلاح الاقتصادي وضغط على الحكومة؟

اثناء الندوة حملت الوزيرة السابقة د. أماني بورسلي البرلمان مسؤولية غياب الرقابة الحقيقية على القرارات الحكومية والتعامل مع زيادة الأسعار، لافتة إلى ان الناس تسأل منذ بداية المجلس الحالي عن دوره في الرقابة على الأداء الحكومي ويجب ان يكون للنواب دور فعال في ذلك.

فرد النائب احمد لاري قائلا «هناك إجراءات كثيرة يقوم بها المجلس ومنها وثيقة الإصلاح، فإذا انتظرنا إجراءات الحكومة فلن تخرج، تدرون كم اجتماعا عقده المجلس وحجم الضغوط من البرلمان على الحكومة لإصدار هذه الوثيقة للإصلاح الاقتصادي؟

وأكد لاري أن المجلس شدد على انه لن يقبل بزيادة أسعار البنزين والكهرباء بقرارات أحادية من جانب الحكومة منفردة وكان هناك دور قوي لرئيس المجلس منذ الصيف الماضي، ولابد ان تكون القرارات الحكومية بأي زيادة ضمن رؤية معلنة وواضحة - كما قالت غرفة التجارة.

وأضاف: نحن مارسنا دورنا ولم نتوقف حتى هذه اللحظة عن الرقابة على قرارات الحكومة والضغط عليها بما يحقق صالح المواطنين ولا يمس دخولهم.

بورسلي للرشيدي: الأسعار سترتفع كما ارتفعت مع الديزل ووكيل «التجارة» المساعد يرد: لدينا قوانين رادعة

خلال اللقاء سألت د. أماني بورسلي عن العقوبات التي توقعها وزارة التجارة على المخالفين بزيادة الأسعار، مؤكدة ان الأسعار سترتفع - كما ارتفعت من قبل مع زيادة أسعار الديزل، ولن تكون وزارة التجارة قادرة على التعامل مع زيادة الأسعار.

فرد عيد الرشيدي قائلا: وزارة التجارة تترأس لجنة الأسعار التي تضم اتحاد الجمعيات والشؤون ولدينا كشوف كاملة بجميع الأسعار ونتخذ القرارات ضد أي زيادة وإحالتها للنيابة التجارية فلدينا قوانين وإجراءات رادعة.

وأضاف: تجربتنا السابقة مع الديزل أنه حينما ارتفع سعر الديزل قمنا باستدعاء أصحاب المصانع التي تأثرت بذلك وخاصة مصانع الخرسانة الجاهزة التي تسببت في رفع الأسعار على المواطنين، وجلسنا معهم وقلنا انه لا يجوز رفع أسعار النقل ومن ثم عادت الأسعار إلى سابقها. ونحن نطمئن المواطن بان عند أي زيادة في أي سلعة يقوم بإبلاغنا على الرقم 135 وسنقوم بالتحقق من الشكوى فورا وتحرير المخالفات والإحالة للنيابة ونحن نثق بان جميع المحلات والأسواق ستلتزم ان شاء الله بالتعاون مع الوزارة ولن تزيد الأسعار.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

تتقدم

مجموعة شركات ايفا

بخالص العزاء والمواساة من

آل البحر الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله

منيرة عبدالرحمن محمد البحر

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

انا لله وانا اليه راجعون